



الطريق إلى وضع مالي قوي مستدام

أعلنت الحكومة، مع بيان ميزانية العام 2017، تفاصيل حول برنامج تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2020، والذي يعتبر أحد برامج رؤية المملكة 2030. يشمل برنامج التوازن المالي على جميع الإصلاحات المتصلة بتحقيق ميزانية متعادلة بحلول عام 2020، ويتضمن مبادرات وخرائط طريق تستهدف تعزيز كفاءة الإنفاق، وإصلاح أسعار الطاقة، وزيادة الإيرادات غير النفطية.

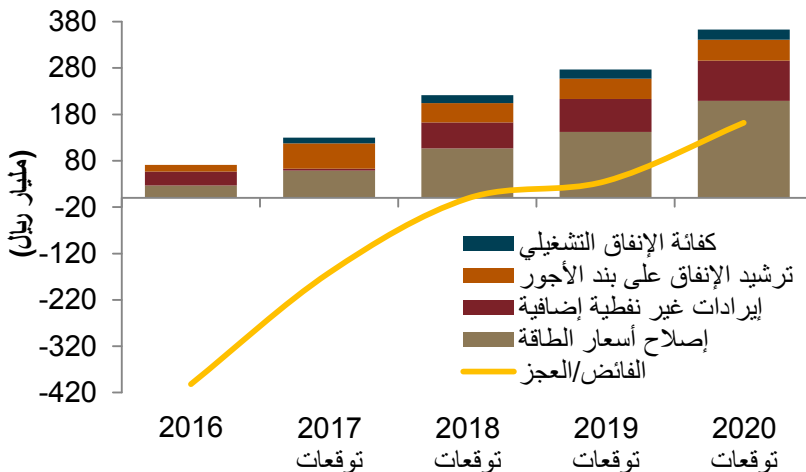
وفقاً لتقديراتنا، ينتظر أن تؤدي الإجراءات المالية المخطط لها إلى تمكين الحكومة من توفير نحو 362 مليار ريال (شكل 1)، مما يؤدي إلى فائض في الميزانية يصل إلى 162 مليار ريال، مقارنة بعجز بقيمة 200 مليار ريال في حال عدم تطبيق الإصلاحات. وتختلف تقديراتنا قليلاً عن السيناريو الأساسي المطروح في برنامج التوازن المالي، ويعود الاختلاف بصورة أساسية إلى اعتقادنا بأن الإيرادات النفطية ستكون أعلى بدرجة طفيفة عن توقعات الحكومة. نتوقع أن تصل الإيرادات النفطية إلى 586 مليار ريال بحلول عام 2020، مقارنة بـ 520 مليار ريال حسب التقديرات الواردة في السيناريو الأساسي لبرنامج التوازن المالي. أما تقديراتنا بشأن النمو في الإنفاق والإيرادات غير النفطية فهي قريبة من المستويات المستهدفة في السيناريو الأساسي لبرنامج التوازن المالي.

وفقاً لتقديراتنا، ستؤدي مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي إلى توفير مبلغ إجمالي قدره 100 مليار ريال عام 2017 وحده، ستساهم المبالغ المتوفرة من إلغاء بدلات منسوبي القطاع الحكومي بنسبة 55 بالمائة من هذا المبلغ. وستأتي نسبة 29 بالمائة أخرى من إصلاح أسعار الطاقة. ومنتظر أن تساهم الإجراءات الجديدة لتعزيز كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 12 بالمائة و 4 بالمائة على التوالي. ونعتقد أن الحكومة ضمنت تلك المدخرات سلفاً في ميزانية عام 2017، مما يؤكد عزم الحكومة على تنفيذ تلك الإصلاحات. وستساعد تلك المبادرات في الإبقاء على إجمالي الإنفاق الحكومي في وضع توسعي خلال الفترة بين عامي 2018 و 2020، حيث تم التأكيد في وثيقة برنامج تحقيق التوازن المالي على سياسة مالية توسعية عبر ثلاث سيناريوهات مختلفة.

كذلك، اهتم برنامج تحقيق التوازن المالي بقضايا اقتصادية اجتماعية مهمة، مثال ذلك إنشاء

شكل 1: الوضع المالي في ظل تطبيق مبادرات الإصلاح

(زيادة الإيرادات وخفض التكاليف مقارنة بسيناريو "عدم إجراء إصلاحات")



سيناريو ميزانية عام 2020

| الفرق | مع التعديل | بدون التعديل | مليار ريال |
|-------|------------|--------------|-----------------------|
| 0 | 586 | 586 | الإيرادات النفطية |
| 87 | 321 | 234 | الإيرادات غير النفطية |
| 209 | 209 | 0 | إصلاح أسعار الطاقة |
| 296 | 1116 | 820 | إجمالي الإيرادات |
| 67- | 953 | 1020 | إجمالي الإنفاق |
| 362 | 162 | 200- | الفائض/أو العجز |

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي

كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث

faturki@jadwa.com

أسد خان

اقتصادي أول

rkhan@jadwa.com

راكن آل الشيخ

محلل مشارك

ralsheikh@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية

لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37/6034

للإطلاع على أبحاث الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،

وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول

إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>



”برنامج إعانات الأسر“ الذي يستهدف حماية الأسر ذات الدخل المنخفض أو المتوسط من الآثار السلبية لإصلاح أسعار الطاقة. وسيحول هذا البرنامج في النهاية إلى ”برنامج حساب المواطن“، والذي يشكل منصة شاملة تعمل كشبكة حماية اجتماعية، من أجل تحديد الاحتياجات الفعلية للأسر المستحقة بطريقة أكثر فعالية.

هناك مجال آخر يركز عليه برنامج تحقيق التوازن المالي، ذلك هو دعم النمو الكلي للاقتصاد، الذي سيتحقق من خلال وحدة ”المحتوى المحلي وتنمية القطاع الخاص“. هذه الوحدة ستتولى مهمة تقديم الحافز للقطاع الخاص، وإيجاد إطار لتطوير المحتوى المحلي، وضمان حدوث التطور المطلوب في القطاعات الاقتصادية المعنية.

وقد أعاد برنامج تحقيق التوازن المالي التأكيد على العديد من الأهداف المضمنة أصلاً في رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني 2020. تشمل تلك الأهداف زيادة نسبة الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي من 38,8 بالمائة من الناتج المحلي للاقتصاد ككل إلى 65 بالمائة بحلول عام 2030. وهدف آخر هو زيادة حصة الصادرات غير النفطية من الناتج المحلي غير النفطي من 13 بالمائة عام 2015 إلى 50 بالمائة بحلول عام 2030. وهناك هدف آخر يمكن تحقيقه في مدى زمني أقصر، ذلك هو زيادة حصة المحتوى المحلي من المصروفات من 36 بالمائة إلى 50 بالمائة بحلول عام 2020.

ترشيد الإنفاق

وفقاً لبرنامج التوازن المالي، كان أحد أهم الدروس المستفادة من مرحلة دراسة الأداء المالي للمملكة في السابق هو ضرورة جعل الإنفاق الحكومي أقل حساسية تجاه الإيرادات النفطية. فخلال الفترة بين عامي 1999 و2016، تجاوز الإنفاق الفعلي للمملكة المستوى المقدر في الميزانية في جميع السنوات، وبلغ متوسط التجاوز 22,2 بالمائة. وينظر برنامج التوازن المالي إلى هذا التجاوز باعتباره نتيجة لانعدام التخطيط الكافي وعمليات وضع الميزانية (شكل 2). ولمعالجة تلك المشكلة، أنشأت الحكومة وحدة ”ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي“، والتي تلتخص مهمتها في إيجاد الفرص لرفع الكفاءة سواء في الإنفاق الجاري أو الإنفاق الرأسمالي (شكل 3).

تشمل إجراءات ضبط الإنفاق الجاري تحسين كفاءة العقود الحكومية، واستغلال وفورات الحجم لتقليل تكلفة المشتريات، وزيادة كفاءة استهلاك الخدمات. ويقدر برنامج التوازن المالي المبالغ التي يمكن توفيرها بين عامي 2017 و2020 بفضل تلك الإجراءات نحو 70 مليار ريال، تمثل 1,9 بالمائة من إجمالي الإنفاق التراكمي حسب المستوى المالي المستهدف في السيناريو الأساسي حتى عام 2020 (شكل 4).

كذلك تسعى الخطة لتحقيق وفورات كبيرة في جانب الإنفاق الرأسمالي. فوفقاً لبرنامج التوازن المالي، بلغ

بحلول عام 2020، ستؤدي الإجراءات المالية المخطط لها إلى جعل الحكومة توفر نحو 362 مليار ريال.

كذلك اهتم برنامج التوازن المالي بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية...

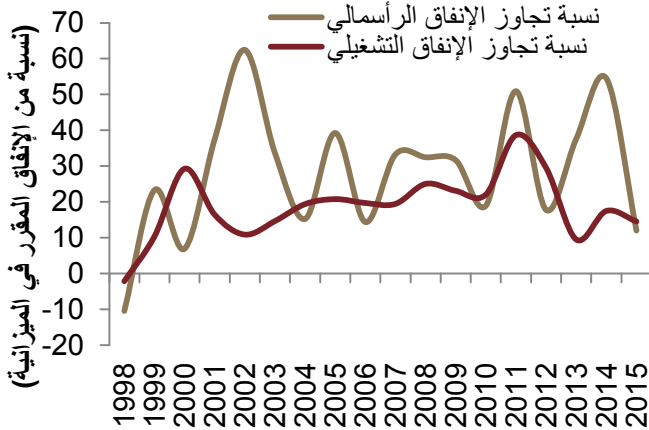
...وركز بصفة خاصة على دعم النمو في الاقتصاد ككل.

تجاوز الإنفاق الفعلي للمملكة المستوى المقدر في الميزانية في جميع السنوات بين عامي 1999 و2016...

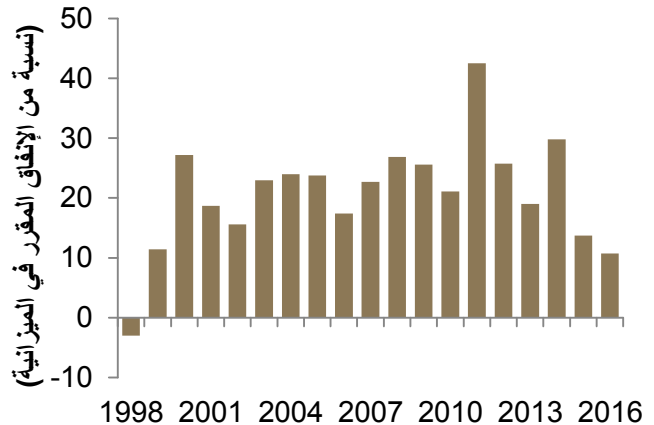
...نتيجة لذلك، أنشأت الحكومة مؤخراً وحدة ”ترشيد الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي“.

تم اتخاذ إجراءات لضبط الإنفاق الجاري...

شكل 3: تجاوز الإنفاق الفعلي لما هو مقرر في الميزانية بالنسبة للإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي



شكل 2: معدل تجاوز الإنفاق الفعلي للمستوى المقرر في الميزانية





إجمالي التكلفة المستحقة للمشاريع الحكومية الرأسمالية نحو 1,4 تريليون ريال في عام 2016، منها 220 مليار ريال تخص خمس وزارات، تمت مراجعتها (شكل 5). استطاعت الحكومة خفض تلك التكلفة بحوالي 100 مليار ريال، نتيجة لتطبيق أفضل الممارسات العالمية. وفي حال استطاعت الحكومة تحقيق نتائج مماثلة في رفع الكفاءة فيما يتصل بمبلغ الـ 1,2 تريليون ريال المتبقي والخاص بمشاريع قائمة، فذلك يعني المحافظة على موارد مالية كبيرة، بل وإتاحة فرصة كبيرة للمزيد من التعزيز لنمو الإنفاق الرأسمالي. ويجب القول، أن تطبيق إجراءات خفض الإنفاق يتم حالياً على المشاريع الأقل اتساقاً مع رؤية المملكة 2030 (أي المشاريع التي ليس لها أولوية كبيرة). ويعتبر هذا الترشيد في الإنفاق ضروري لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمملكة.

...وكذلك ضبط الإنفاق الرأسمالي.

تبنى برنامج التوازن المالي مجموعة عوامل مساعدة، ستسهم في تحقيق أهداف الكفاءة التي أشرنا إليها سابقاً. تشمل تلك العوامل، وضع سياسات لتفعيل أفضل الممارسات العالمية، قياس التكاليف وربطها بمؤشرات مناسبة، تكامل عمليات تخطيط الطاقة الإنتاجية والطلب على مستوى جميع الجهات، إضافة إلى عوامل مساعدة أخرى مهمة. وفي مرحلة لاحقة، سيتم توسيع إجراءات ترشيد الإنفاق لتشمل جميع الجهات الحكومية.

تعزيز الإيرادات غير النفطية

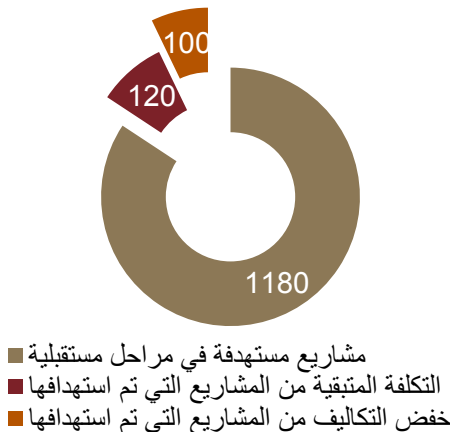
تضمنت وثيقة برنامج تحقيق التوازن المالي إجراءات لتعزيز الإيرادات غير النفطية. ونعتقد أن الحكومة تخطط لزيادة الإيرادات غير النفطية من 199 مليار ريال في عام 2016 إلى 321 مليار ريال بحلول عام 2020. هذه الزيادة المستهدفة في الإيرادات غير النفطية سيكون لها انعكاسات مباشرة على القطاع الخاص غير النفطي في المملكة، حيث يتوقع أن تؤثر زيادة التكاليف على معدلات النمو للشركات. ونسبة لأهمية الفهم العميق للجوانب الاقتصادية والاجتماعية لتأثير مثل تلك الإجراءات، فقد أطلقت الحكومة برنامج "إعانات الأسر"، إضافة إلى حزمة دعم لتحفيز القطاع الخاص بمبلغ 200 مليار ريال (أنظر الصفحتان 9 و 10). بالإضافة إلى المحفزات المستهدفة، نعتقد أن الحكومة ستعمل في نفس الوقت على تحسين كفاءة الإنفاق وكذلك الشفافية في توزيع المخصصات المالية، سعياً منها لتحسين مستوى إنجاز القطاع العام لمسؤولياته. هذا الأمر سيؤدي كذلك إلى تقليل أي نتائج سلبية قد تنجم عن زيادة الإيرادات الإضافية من القطاع الخاص والأسر. اشتمل برنامج التوازن المالي على مبادرات لزيادة الإيرادات، أهمها: الضرائب غير المباشرة، وضرائب على الأجانب، وضريبة القيمة المضافة، ورسوم على السلع الكمالية، سيتم تطبيقها خلال الفترة بين عامي 2017 و 2020 (جدول 1). وجاء في وثيقة برنامج التوازن المالي 2020، أن الأهداف المتعلقة بإجمالي الإنفاق تشمل زيادة الإيرادات غير النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق من 21,4 بالمائة عام 2016 إلى 33,6 بالمائة بحلول عام 2020، مما يؤدي إلى تقليل تعرض الوضع المالي لتقلبات أسعار النفط. ورغم ذلك، لا تزال هذه النسبة للإيرادات غير النفطية تعتبر منخفضة مقارنة بمتوسط نسبة يتراوح بين 70 إلى 100 بالمائة لدى الدول الأخرى في مجموعة العشرين (شكل 6)، كما جاء في وثيقة برنامج التوازن المالي. هذا يعني أن مستوى الرسوم والضرائب سيظل جاذب نسبياً للشركات والأفراد للعمل في المملكة حتى عام 2020. كذلك، نعتقد أن

نعتقد أن الحكومة تخطط لزيادة الإيرادات غير النفطية من 199 مليار ريال في عام 2016 إلى 321 مليار ريال بحلول عام 2020.

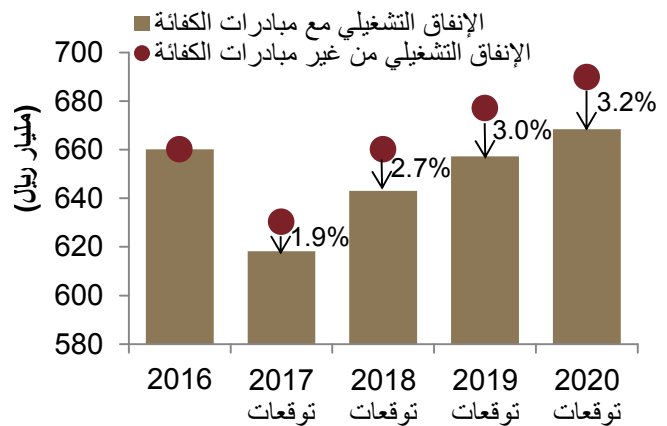
تشمل وسائل زيادة الإيرادات التي ستطبق بين عامي 2017 و 2020، الضرائب غير المباشرة، والضرائب على الأجانب، وضريبة القيمة المضافة، والرسوم على السلع الكمالية.

شكل 5: خفض الإنفاق الرأسمالي

(ابتداءً من 2016؛ مليار ريال)



شكل 4: خفض الإنفاق الجاري





نسبة كبيرة من النمو في الإيرادات غير النفطية ستأتي من موارد غير ضريبية، وبصفة خاصة الدخل الاستثماري، وذلك نتيجة لتوسيع صندوق الاستثمارات العامة محفظته على المستويين المحلي والخارجي، بحثاً عن زيادة العوائد من الاستثمارات غير النفطية. هذا الأمر سيؤدي إلى زيادة الإيرادات غير النفطية من 11,1 بالمائة من الناتج الإجمالي غير النفطي إلى 14,4 بالمائة بحلول عام 2020 (شكل 7).

جدول 1: أهداف الإيرادات غير النفطية

| 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 |
|-----------------|------|------|------|------|------|
| 321 | 296 | 271 | 212 | 199 | 170 |
| 8,5 | 9,2 | 27,8 | 6,5 | 17,4 | 29,3 |
| كنسبة مئوية من: | | | | | |
| 14,4 | 14,1 | 13,7 | 11,3 | 11,1 | 9,6 |
| 31,3 | 30,0 | 29,2 | 29,1 | 37,7 | 27,5 |
| 33,6 | 31,1 | 29,2 | 23,8 | 21,4 | 17,3 |

اعتماداً على البيانات الواردة في وثيقة برنامج التوازن المالي بشأن الإيرادات غير النفطية السابقة والمستهدفة، قمنا بتصنيف الإيرادات غير النفطية الواردة في وثيقة برنامج التوازن المالي في فئتين رئيسيتين هما: إيرادات الضرائب والرسوم، والإيرادات غير الضريبية. بناءً على هذا التقسيم، نتوقع ارتفاع الضرائب والرسوم من 91 مليار ريال عام 2016 إلى 168 مليار ريال عام 2020. من ناحية أخرى، نتوقع ارتفاع الإيرادات غير الضريبية، التي سيأتي معظمها من عائد الاستثمارات الحكومية، من 108 مليار ريال عام 2016 إلى 153 مليار ريال عام 2020 (شكل 8). ويجب الإشارة إلى أن أكبر زيادة في الإيرادات غير النفطية ستتحقق في عام 2018، عندما يتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والتي ستساهم بزيادة الإيرادات الضريبية بنحو 25 مليار ريال خلال تلك السنة وحدها (شكل 9).

شكلت الضرائب والرسوم نحو 46 بالمائة من إجمالي الإيرادات غير النفطية عام 2016، ساهمت الرسوم الجمركية بالجزء الأكبر منها (21 مليار ريال)، تلتها الضرائب على المنتجات البترولية (15,5 مليار ريال)، ثم الرسوم على استخراج الوثائق (15 مليار ريال)، وأخيراً ضرائب أخرى على الدخل (14,5 مليار ريال). ويتوقع أن يضيف تطبيق الضريبة غير المباشرة خلال عام 2017 ما يقارب 12 مليار ريال، في حين تقدر الإيرادات من تطبيق ضريبة القيمة المضافة عام 2018 بنحو 25 مليار ريال، وهذه تعتبر أكبر مساهمة في نمو الإيرادات غير النفطية. واعتمد تقديرنا للإيرادات المتحصلة من ضريبة القيمة المضافة على تحليل أنماط إنفاق الأسرع على البنود الضرورية وغير الضرورية، وكذلك أخذنا في الاعتبار تباطؤ نمو الإنفاق الأسري خلال الفترة بين عامي 2017 و2020 (جدول 2).

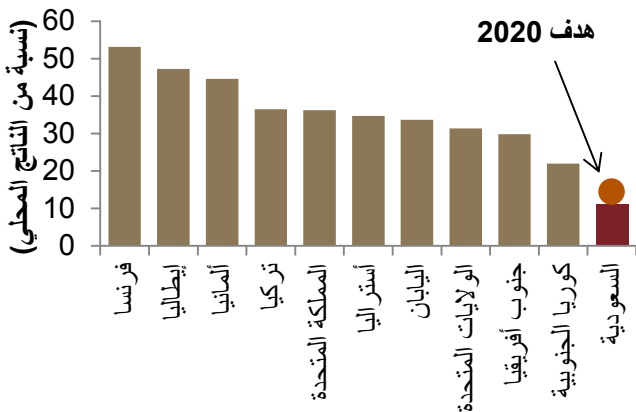
نتوقع ارتفاع الضرائب والرسوم من 91 مليار ريال عام 2016 إلى 168 مليار ريال عام 2020...

كما، نتوقع ارتفاع الإيرادات غير الضريبية من 108 مليار ريال عام 2016 إلى 153 مليار ريال عام 2020.

تقدر الإيرادات من تطبيق ضريبة القيمة المضافة عام 2018 بنحو 25 مليار ريال.

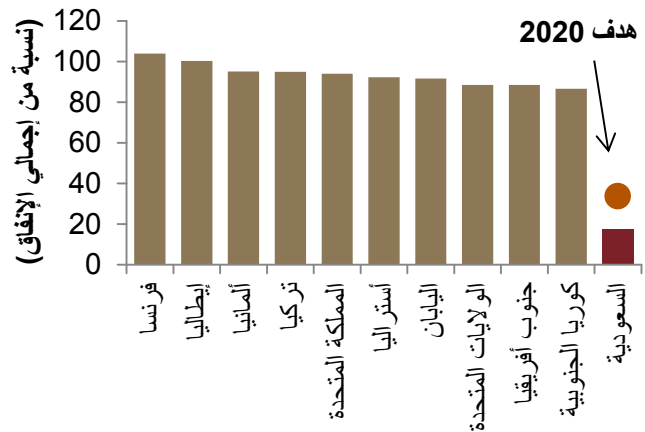
شكل 7: الإيرادات الحكومية والناتج المحلي الإجمالي

(2016: كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



* ملحوظة: الإيرادات غير النفطية/ الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

شكل 6: الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الإنفاق (2016)



* ملحوظة: الإيرادات غير النفطية/ إجمالي الإنفاق



جدول 2: إنفاق الأسر وضرورة القيمة المضافة

| 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | مليار ريال |
|--------|--------|--------|--------|------|------|------|----------------------------------|
| توقعات | توقعات | توقعات | توقعات | | | | |
| 964 | 895 | 863 | 877 | 877 | 907 | 836 | إجمالي الإنفاق |
| 553 | 513 | 495 | 503 | 503 | 521 | 479 | الإنفاق غير الضروري |
| 28 | 26 | 25 | | | | | ضريبة القيمة المضافة (5 بالمائة) |

رغم أن الإيرادات غير الضريبية لم تحسب كجزء من برنامج التوازن المالي، إلا أنها ستبقى تلعب دوراً رئيسياً في النمو الكلي للإيرادات غير النفطية، حيث يتوقع أن تزداد تحويلات العائدات من أدوات الاستثمارات العامة، صندوق الاستثمارات العامة، بدرجة كبيرة، خاصة أن الصندوق يشهد في الوقت الحالي تحولاً كبيراً يتيح له الاستثمار في أصول ذات عوائد مرتفعة. لقد شهدنا بالفعل صندوق الاستثمارات العامة يباشر العديد من الاستثمارات الجديدة في قطاعات مرتفعة العوائد خلال عام 2016، بلغت قيمتها 190 مليار ريال تقريباً، وجميعها قادر على المساهمة في زيادة العائدات لصندوق الاستثمارات العامة، ومن ثم تعظيم الإيرادات المتحققة للحكومة المركزية خلال السنوات القليلة القادمة.

ستبقى الإيرادات غير الضريبية تلعب دوراً رئيسياً في النمو الكلي للإيرادات غير النفطية.

إصلاح أسعار الطاقة والمياه

تتصل واحدة من الإصلاحات الرئيسية الواردة في برنامج التوازن المالي بزيادة أسعار الطاقة والمياه. ورغم أن عملية إصلاح أسعار الطاقة قد انطلقت منذ بداية عام 2016، لكن وثيقة البرنامج تضمنت خطة أكثر تماسكاً وشفافية لتحقيق ذلك الإصلاح. وبموجب تلك الخطة، فإنه سيتم رفع أسعار جميع أنواع الطاقة تدريجياً بين منتصف عام 2017 و عام 2020، حتى تصبح قريبة من مستويات الأسعار العالمية (ما يطلق عليه "سعر مرجعي"). وعزت الخطة عملية إصلاح الأسعار إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولاً، التكلفة العالية للفرصة البديلة (الإيرادات الضائعة) المرتبطة بدعم الطاقة، والتي قُدّرت بنحو 300 مليار ريال عام 2015. ثانياً، المخاوف المتصلة بسلوك الإسراف في استهلاك الموارد الطبيعية في المملكة، نتيجة لتدني الأسعار المحلية للطاقة. ثالثاً، تأكيد برنامج التوازن المالي على أن الأسعار المنخفضة ساعدت بطريقة غير متناسبة المستهلكين الأثرياء أكثر مما ساعدت الأسر ذات الدخل المنخفض. وفيما يلي، سنستعرض كل نقطة من تلك النقاط بالتفصيل:

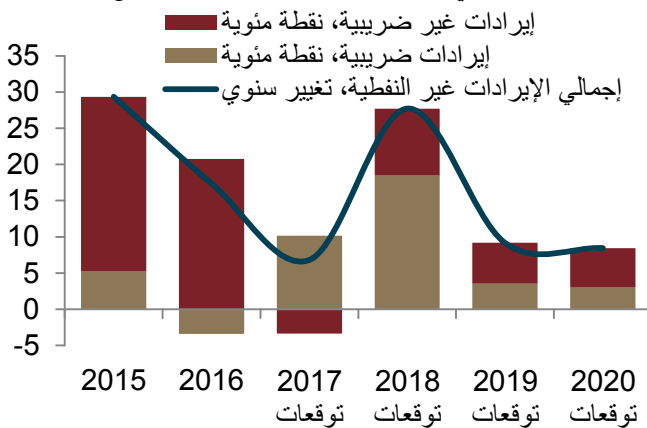
تتصل واحدة من الإصلاحات الرئيسية الواردة في برنامج التوازن المالي بزيادة أسعار الطاقة والمياه.

قُدّرت تكلفة الفرصة البديلة المرتبطة بدعم الطاقة عام 2015 بنحو 300 مليار ريال.

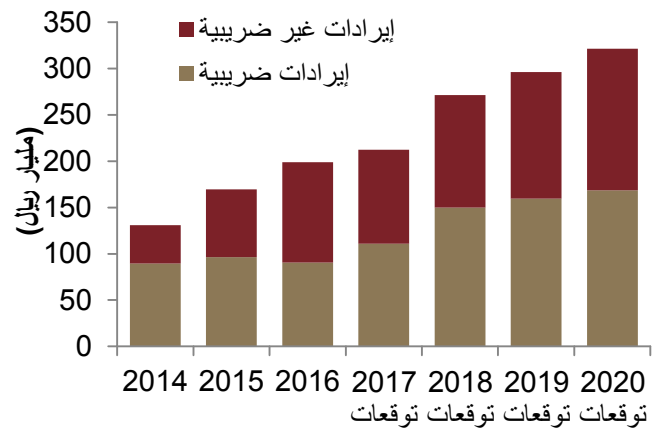
تكلفة الفرصة البديلة (الإيرادات الضائعة):

وفقاً لوثيقة برنامج التوازن المالي، بلغت القيمة الإجمالية لتكلفة الفرصة البديلة (الإيرادات الضائعة) لتوفير الطاقة والمياه في المملكة عام 2015 نحو 300 مليار ريال. هذه الفرصة البديلة كانت نتيجة لانخفاض الكبير للأسعار المحلية للطاقة والمياه، مقارنة بالمستويات العالمية. وفي حال النفط الخام والمنتجات المكررة، وبناءً

شكل 9: المساهمة في نمو الإيرادات النفطية، حسب النوع



شكل 8: تفاصيل الإيرادات غير النفطية



الإيرادات الضريبية تشمل: ضرائب المنتجات البترولية، الجمارك، رسوم الخدمات العامة والتوثيق، ضريبة الدخل، الزكاة، الرسوم على التعدين، خدمات التأشير والموانئ، ضريبة القيمة المضافة، والضرائب غير المباشرة. الإيرادات غير الضريبية تشمل: العائدات على الاستثمارات من "ساما" وصندوق الاستثمارات العامة، وحصة الحكومة في الاتصالات والإيجارات والمبيعات، وإيرادات أخرى.



على بيانات الهيئة العامة للإحصاء بشأن الصادرات، نقدّر متوسط سعر صادرات المنتجات المكررة السعودية بنحو 47 دولاراً للبرميل عام 2015، وهو سعريقل بدرجة طفيفة عن سعر صادرات سلة الخام السعودي الذي بلغ 49 دولاراً للبرميل لنفس العام. وبإضافة المتوسط المرجح لسعر النفط الخام والمنتجات المكررة المستهلكة محلياً باستخدام بيانات المبادرة المشتركة لبيانات النفط، نجد أن سعربرميل من المنتجات المكررة والنفط الخام، باستثناء المياه والكهرباء والغاز الطبيعي، في المملكة يصل إلى 11 دولاراً. من خلال تحليل الفجوة بين متوسط سعر الصادر والسعر المحلي، نقدّر تكلفة الفرصة البديلة لاستهلاك النفط الخام والمنتجات المكررة في المملكة عام 2015 بنحو 127 مليار ريال. وتطبيق نفس التحليل على الغاز الطبيعي، نجد أن السعر العالمي للغاز (حسب تسعير مركز هنري هوب في الولايات المتحدة) يبلغ 2,66 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مقارنة بسعر محلي في المملكة يبلغ 0,75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، مما يؤدي إلى تكلفة فرصة بديلة تبلغ 25 مليار ريال.

وفقاً لهيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج، استهلكت المملكة نحو 1,8 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم من النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز لتوليد الكهرباء خلال عام 2015. لكن تكلفة الفرصة البديلة لتوليد الكهرباء محسوبة ضمن استخدام النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز كما ذكر أعلاه. لذا، في حالة الكهرباء، ترتبط تكلفة الفرصة البديلة بسعر الكهرباء الذي تباع به إلى المستخدمين النهائيين. يتم التفريق بين رسوم الكهرباء في المملكة، كما هو الحال في معظم أنحاء العالم، بناءً على نوع المستخدم. في عام 2015، كانت أسعار الكهرباء تتراوح من 5 هللات للكيلوواط/ساعة لاستخدامات المنازل (للاستهلاك بين 1 إلى 1000 كيلوواط/ساعة) إلى 26 هللة كحد أقصى (للاستهلاك الذي يزيد عن 10000 كيلوواط/ساعة)، بينما دفع المستخدمون من القطاع الصناعي 15 هللة للكيلوواط/ساعة لجميع نطاقات الاستهلاك. هذه الأسعار لا تعكس الزيادات الأخيرة في تعرفه الكهرباء التي تم تطبيقها في بداية عام 2016. وبناءً على نطاقات الاستهلاك والتعرفة المطبقة عليها حسب أنواع المستخدمين من قبل هيئة تنظيم الكهرباء، نجد أن متوسط الرسوم التي كانت تدفع في السعودية عام 2015 كما يلي: 1 هللة للكيلوواط/ساعة لاستخدامات المنازل، 19 هللة للكيلوواط/ساعة للاستخدامات التجارية، 26 هللة للكيلوواط/ساعة للاستخدامات الحكومية، 18 هللة للكيلوواط/ساعة للاستخدامات الصناعية. بناءً على ذلك، نقدّر المتوسط الكلي للتعرفة في المملكة بنحو 13 هللة للكيلوواط/ساعة. من المفيد مقارنة هذه التعرفة في المملكة بدول أخرى، تشير بيانات إدارة معلومات الطاقة (الأمريكية) إلى أن متوسط تعرفه الكهرباء لجميع القطاعات في الولايات المتحدة عام 2015 بلغ 39 هللة للكيلوواط/ساعة (0,1 دولار للكيلوواط/ساعة)، أو زيادة 26 هللة للكيلوواط/ساعة عن متوسط التعرفة في المملكة (شكل 10). وباستخدام بيانات استهلاك الكهرباء في المملكة وإجراء تحليل للفجوة بين التعرفة في الولايات المتحدة والمملكة، نجد أن تكلفة الفرصة البديلة بلغت عام 2015 نحو 37 مليار ريال.

وإذا خصمنا تكلفة الفرصة البديلة المجمعة لتوفير النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي والكهرباء من التكلفة الإجمالية لدعم الطاقة التي بلغت 300 مليار ريال حسب ما جاء في وثيقة برنامج التوازن المالي،

نقدّر تكلفة الفرصة البديلة لاستهلاك النفط الخام والمنتجات المكررة في المملكة عام 2015 بنحو 127 مليار ريال...

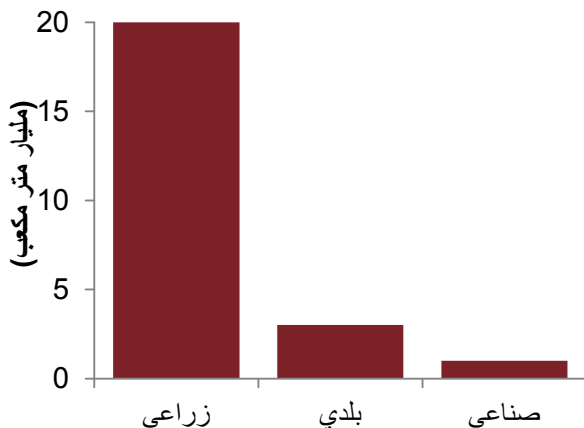
...ولاستهلاك الغاز الطبيعي بنحو 25 مليار ريال.

رغم أن جزءاً من تكلفة الفرصة البديلة لتوليد الكهرباء محسوب ضمن استخدام النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز...

...لكن باقي التكلفة يأتي من أسعار الكهرباء المباعة إلى المستخدمين النهائيين.

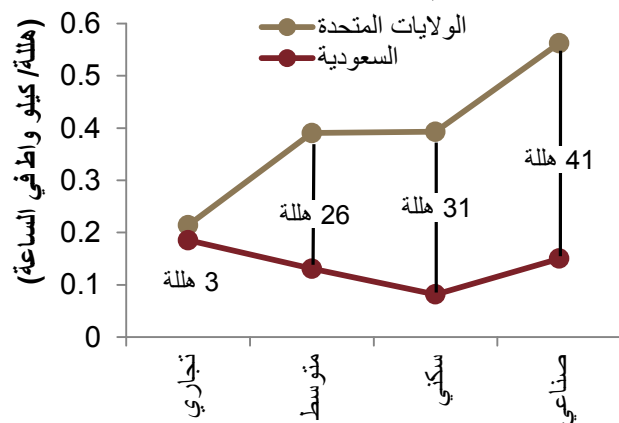
بناءً على تحليل الفجوة في أسعار استهلاك الكهرباء بين الولايات المتحدة والمملكة، نجد أن تكلفة الفرصة البديلة عام 2015 بلغت 37 مليار ريال.

شكل 11: معظم استخدام المياه يذهب إلى قطاع الزراعة *



* ملحوظة: أحدث بيانات متوفرة هلي للعام 2014

شكل 10: الفرق في تعرفه الكهرباء، حسب القطاعات، بين الولايات المتحدة والسعودية عام 2015





من الكهرباء، في حين تشكل مصادر الطاقة المتجددة والغاز والطاقة النووية النسبة المتبقية. بالنسبة للمملكة، يشكل النفط الخام والديزل وزيت الوقود نحو 56 بالمائة من التوليد، ويشكل الغاز النسبة المتبقية. وبما أن المنتجات المكررة والنفط الخام يعتبران أعلى من الغاز والفحم، على أساس البرميل المكافئ، فذلك يعني أن التعرفة في المملكة ربما تعكس في النهاية التكلفة المرتفعة لمدخلات الطاقة في توليد الكهرباء كما هو الحال في الدول الأخرى.

المنتجات المكررة:

بناءً على بيانات الهيئة العام للإحصاء، نلاحظ أن متوسط سعر الصادر للمنتجات المكررة السعودية تراجع تماشياً مع انخفاض أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية. على سبيل المثال، عندما كان متوسط سعر صادر الخام السعودي في حدود 104 دولاراً للبرميل عام 2011، بلغ متوسط سعر الصادر للمنتجات المكررة السعودية 89 دولاراً للبرميل. ونتيجة لانخفاض مستوى التقنيات المستخدمة في مصافي النفط السعودية القديمة، فقد شكلت المنتجات النفطية الثقيلة منخفضة القيمة الجزء الأكبر من إنتاجها، مما أدى إلى بقاء سعر الصادر للمنتجات يقل بدرجة كبيرة عن أسعار النفط السائدة. ومنذ عام 2011، تم تركيب مصفائين جديدين بتقنيات عالية تبلغ طاقتهما الإنتاجية 800 ألف برميل يومياً، وقد أدى ذلك إلى تحسين نوعية المنتجات المكررة التي تنتجها المملكة. تبعاً لذلك، أيضاً تحسن الفرق بين أسعار المنتجات المكررة السعودية وأسعار صادر خام النفط (شكل 13). بالنظر إلى عام 2020، ستستفيد نوعية المنتجات المكررة السعودية بصورة أكبر من انطلاق مصفاة جيزان التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 400 ألف برميل يومياً عام 2018. في ذات الوقت، تتوقع شركة جدوى للاستثمار تحسناً تدريجياً في أسعار النفط العالمية، حيث يُتَظَر أن يبلغ سعر صادر الخام السعودي 66 دولاراً للبرميل عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب التحسن المتوقع في المنتجات المكررة، نتوقع أن يكون سعر صادرات المنتجات المكررة السعودية يقل فقط بدرجة طفيفة عن أسعار صادر الخام، عند 65 دولاراً للبرميل. وباستخدام هذا السعر كسعر مرجعي، نتوقع أن يرتفع السعر المحلي لمنتجات النفط المكررة من 17 دولاراً للبرميل في عام 2016، إلى سعر يقع بين 58 دولاراً للبرميل و 32 دولاراً للبرميل عام 2020، اعتماداً على ما هو مستوى سعر الصادر الذي ستثبته عنده الحكومة السعر المرجعي (شكل 14).

الغاز:

يبيع الغاز محلياً في المملكة بسعر يعتبر الأدنى في العالم، حيث يبلغ سعر الغاز الطبيعي 1,25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، في حين يبيع الإيثان بسعر أعلى قليلاً، يبلغ 1,75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وذلك بعد رفع أسعارهما من 0,75 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في بداية عام 2016. وحتى عند هذا المستوى المرتفع من الأسعار، لانتزاع أسعار الغاز السعودي تقل بنسبة 60 بالمائة تقريباً عن أسعار السوق الفورية في الولايات المتحدة، كما تقل بنسبة كبيرة جداً تصل إلى 500 بالمائة عن الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في آسيا. وحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة (الأمريكية)، يتوقع أن يرتفع سعر الغاز القياسي في الولايات المتحدة (هنري هوب) من المستوى الحالي الذي يبلغ 3,3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية إلى 4,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية عام 2020. إضافة إلى ذلك، ذكرنا في تقرير

تعرفة الكهرباء في المملكة ربما تعكس في النهاية التكلفة المرتفعة لمدخلات الطاقة في توليد الكهرباء كما هو الحال في الدول الأخرى.

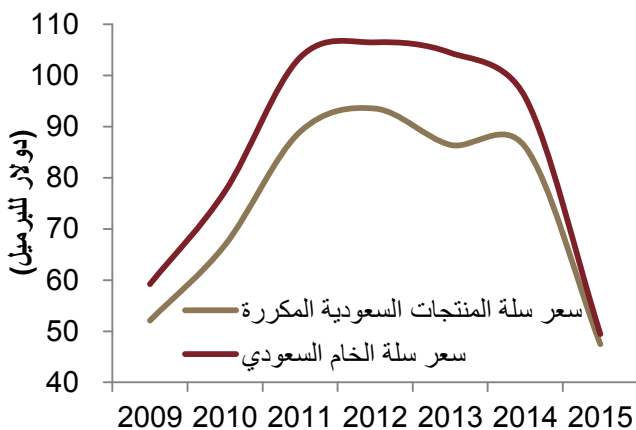
تحسن الفرق بين أسعار المنتجات المكررة السعودية وأسعار صادر خام النفط في السنوات القليلة الماضية...

...وتتوقع أن يصبح أسعار تلك المنتجات بحلول عام 2020 أقل فقط بدرجة طفيفة عن أسعار صادر الخام، عند 65 دولاراً للبرميل.

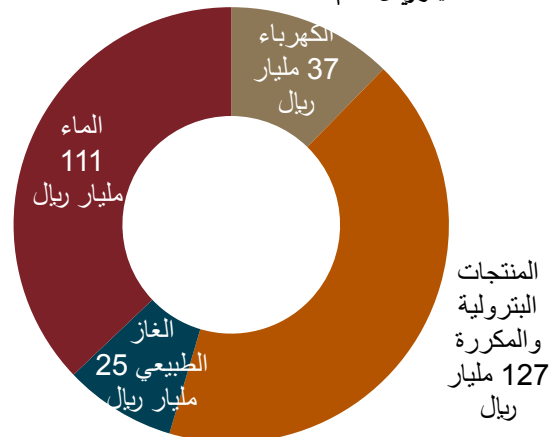
وباستخدام هذا السعر كسعر مرجعي، نتوقع أن تصبح الأسعار في نطاق بين 58 دولاراً و 32 دولاراً للبرميل عام 2020.

حالياً تقل أسعار الغاز السعودي بنسبة 60 بالمائة تقريباً عن أسعار السوق الفورية في الولايات المتحدة، كما تقل بنسبة كبيرة جداً تصل إلى 500 بالمائة عن الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال في آسيا...

شكل 13: تضيق الفجوة بين سعر المنتجات النفطية السعودية وسعر صادرات النفط السعودية



شكل 12: تكلفة الفرصة البديلة لدعم الطاقة والمياه في المملكة بلغت 300 مليار ريال عام 2015





بعنوان: [الغاز الطبيعي ورؤية المملكة 2030](#)، كنا قد أصدرناه في أكتوبر 2016، أن المصدر الرئيسي للغاز في المملكة، بعد عام 2020، سيكون هو الغاز غير التقليدي (الغاز الصخري). أيضاً، أشرنا إلى أن التكلفة الحالية لإنتاج الغاز غير التقليدي في الولايات المتحدة، التي تعتبر المنتج الوحيد في العالم مثل ذلك الغاز بكميات ضخمة، تتراوح بين 2,3 دولار إلى 6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. ويجب الإشارة إلى أن تكلفة الغاز في أقل حقول الغاز الأمريكية تكلفة، إيجل فورد، تعادل ضعف السعر الذي يباع به الغاز محلياً في المملكة والذي يبلغ حالياً 1,25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبأخذ جميع تلك العوامل في الحسبان، نتوقع أن يعكس السعر المرجعي للغاز في المملكة نسبة أعلى من الأسعار العالمية عام 2020.

...لذلك، نتوقع أن يعكس السعر المرجعي للغاز في المملكة نسبة أعلى من الأسعار العالمية عام 2020.

المياه:

كما ذكرنا أعلاه، يعتبر تسعير المياه في المملكة أمر صعب بسبب حقيقة أن نسبة كبيرة من الاستهلاك تأتي من المياه الجوفية. فيما يتعلق بالمياه المحلاة، نتوقع أن تكون التعرفة أقرب إلى متوسط الأسعار العالمية، التي تبلغ حالياً نحو 2 دولار (7,5 ريال سعودي) للمتر المكعب. أما بخصوص المياه الجوفية، فتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه في بعض المناطق في فرنسا، التي تتميز بأفضل المنتجات الزراعية في العالم، تتراوح الأسعار بين 0,08 يورو (32 هللة) و 0,3 يورو (1,2 ريال) للمتر المكعب. وبما أن المملكة تعتبر واحدة من الدول التي تعاني ضعفاً في تعويض المياه الجوفية التي يتم استخدامها، فهناك مبرر لرفع رسوم المياه لتصبح أكثر اتساقاً مع الأسعار العالمية.

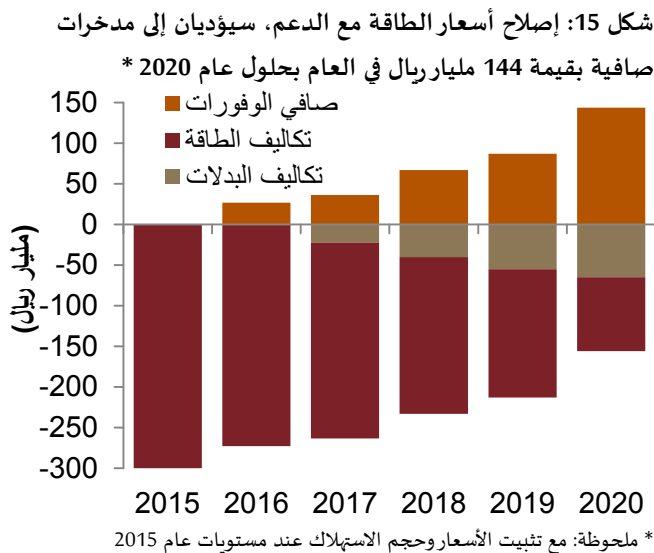
نتوقع أن تكون تعرفة المياه أقرب إلى متوسط الأسعار العالمية، التي تبلغ حالياً نحو 2 دولار (7,5 ريال سعودي) للمتر المكعب.

توجيه الدعم:

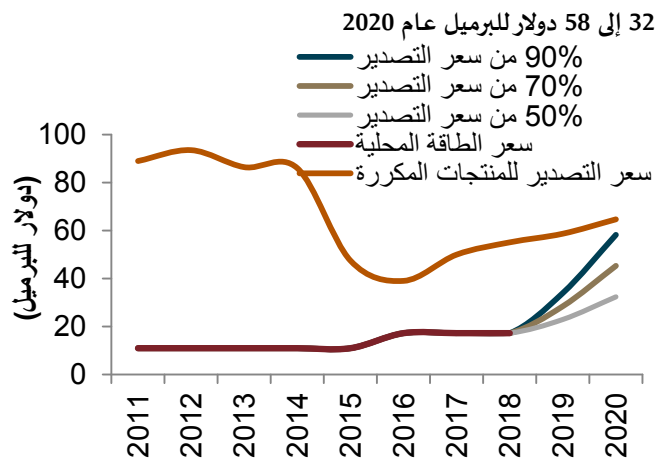
في الوقت الذي تعمل الحكومة على إصلاح أسعار الطاقة والمياه، تسعى كذلك إلى إنشاء برنامج لإعانة الأسر بغرض حماية الأسر منخفضة أو متوسطة الدخل من تأثير تلك الإصلاحات. في المثال التوضيحي الذي تم طرحه في برنامج التوازن المالي، تم وضع معيار يعتمد على الدخل لتحديد كيفية توزيع الإعانة، حيث تم تقسيم الأسر إلى خمس فئات من حيث الدخل، ستنتال الفئتان الأولى والثانية الأقل دخلاً كامل الدعم، بينما تحرم تماماً الفئة الأعلى دخلاً من الدعم. يتوقع أن ينطلق تسجيل الأسر المستحقة لتلك الإعانة ابتداءً من فبراير 2017، كما ينتظر أن تُدفع أول مجموعة من الإعانات في يونيو 2017، أي قبل وقت قصير من الجولة الأولى من زيادات أسعار الطاقة في يوليو 2017. وحسب وثيقة برنامج التوازن المالي، فإن المبلغ المخصص للإعانة سيبدأ من 22,5 مليار ريال عام 2017 ليصل إلى 65 مليار ريال عام 2020. ونتيجة للإصلاحات المستهدفة في أسعار الطاقة، ومع افتراض ثبات كل من الأسعار والاستهلاك عند مستويات عام 2015، سيبلغ إجمالي ما تنفقه الحكومة على الطاقة والدعم نحو 156 مليار ريال، مما يؤدي إلى مخرجات صافية تصل إلى 144 مليار ريال في العام من إجمالي المبلغ الذي كلفه دعم الطاقة عام 2015 والذي بلغ 300 مليار ريال (شكل 15).

في الوقت الذي تعمل الحكومة على إصلاح أسعار الطاقة والمياه، تسعى كذلك إلى إنشاء برنامج لإعانة الأسر...

...بغرض حماية الأسر منخفضة أو متوسطة الدخل من تأثير تلك الإصلاحات.



شكل 14: السعر المرجعي المحلي للمنتجات النفطية سيتراوح بين





دعم الصناعة:

في ذات الوقت الذي سعت الحكومة إلى تخفيف آثار رفع أسعار الطاقة والمياه على بعض الأسر من خلال الدعم، كذلك أكد برنامج التوازن المالي أن المستهلكين من غير الأسر (الصناعة) سيحظون بدعم لمساعدتهم للتكيف مع إصلاحات أسعار الطاقة. وسيوجه الدعم بصفة خاصة إلى الصناعات ذات الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بلامح مستقبلية قوية ويمكنها تعزيز الميزة التنافسية للمملكة. هذا الدعم سيكون استراتيجياً أكثر منه مجرد دعم في شكل إعانات مالية، وسيشمل التمويل المؤقت، وتطوير البنية التحتية لتحقيق ميزة تنافسية، وترقية كفاءة استخدام الطاقة وكفاءة التشغيل. وتعتبر صناعة البتروكيماويات أحد الأمثلة للصناعة الوطنية التي وقع الاختيار عليها لإعطائها دعماً مركزاً، والذي تم التأكيد عليه كذلك في رؤية المملكة 2030. وترتكز رؤية 2030 بصفة خاصة على دعم الصناعات المخترطة للحصول على حصص سوقية على المستويين الإقليمي والعالمي. لذلك، نعتقد أن دعم الحكومة لقطاع البتروكيماويات هو السبب الرئيسي وراء تأجيل رفع أسعار الغاز الطبيعي والإيثان وغاز البترول المسال إلى عام 2020. هذا التأجيل هو اعتراف ضمني من قبل الحكومة بأن قطاع البتروكيماويات في حاجة إلى المزيد من الوقت حتى يصبح مهياً لمقابلة تأثير ارتفاع أسعار الطاقة، في ظل العديد من التحديات التي يواجهها سواء على الصعيد المحلي أو العالمي (المزيد من التفاصيل، الرجاء الاطلاع على تقريرنا الصادر في فبراير 2017 بعنوان: [قطاع البتروكيماويات ورؤية المملكة 2030](#)).

هناك مجال آخر سيأتي من خلاله الدعم لقطاع الصناعة، ذلك هو المساعدة في تحسين كفاءة الطاقة. هناك مجموعة من الإجراءات جاءت مفصلة في برنامج التوازن المالي، والتي يرجح أن تشمل كذلك مبادرات شاملة نعم المملكة. على سبيل المثال، تم إطلاق البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة في المملكة عام 2002 لتسهيل استخدام تقنيات كفاءة الطاقة ولزيادة المستويات الكلية لكفاءة الطاقة القومية. ولتحقيق ذلك التأثير، ساهم البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة في إجراء مراجعات لاستخدام الطاقة في المباني، وتقديم تدريب في مجال كفاءة الطاقة، وإصدار معايير لكفاءة الطاقة وطرح برنامج لوضع علامات على الأجهزة المنزلية. الآن تم تغيير اسم البرنامج الوطني لكفاءة الطاقة إلى المركز السعودي لكفاءة الطاقة، ويعمل على تطبيق سياسة منسقة لكفاءة الطاقة، وذلك مثل أهداف كثافة الطاقة القومية، كجزء من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

دعم القطاع الخاص

على الرغم من أن جميع المبادرات المتضمنة في برنامج التوازن المالي تستهدف زيادة الإيرادات الحكومية ورفع كفاءة القطاع العام، لكن جاء في الوثيقة: "في ظل خطط إصلاح أسعار الطاقة وزيادة الإيرادات غير النفطية، يصبح من الضروري أن تعمل الحكومة على تعزيز القطاع الخاص، حتى يصبح في وضع يمكنه من التكيف مع تحديات إصلاح الأسعار". لذلك، قررت الحكومة تقديم ذلك الدعم عبر وسيلتين رئيسيتين: إصلاح هيكل ذي تأثير كبير. وبرامج محددة لكل قطاع حسب طبيعته.

إصلاح هيكل ذي تأثير كبير:

تعزيز نمو القطاع الخاص غير النفطي: تم الإعلان عن حزمة دعم بقيمة 200 مليار ريال في برنامج التوازن المالي، بهدف تحقيق نمو اقتصادي على المدى القصير في هذا القطاع حتى عام 2020. وفي الحقيقة، تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي إلى أدنى مستوى له خلال 26 عاماً في عام 2016، ويتوقع أن يبقى كذلك ضعيفاً عام 2017 (شكل 16). ولزيم من التفاصيل بشأن الأداء الاقتصادي والتوقعات، [أنظر التقرير الذي أصدرته جدي للاستثمار مؤخراً بعنوان: الاقتصاد السعودي عام 2017](#). هذا الدعم سيكون موجهاً لرفع كفاءة الصناعات التي تستخدم الطاقة بكثافة، وتحويل الصناعات التي تعتمد بشدة على العمالة إلى صناعات تعتمد بصورة أكبر على رأس المال، ودعم الصناعات التي تستهلك الماء بكثافة عالية للمحافظة على ربحيتها. وقد أشار برنامج التوازن المالي إلى أن هذه الحزمة ربما تمتد إلى ما بعد عام 2020، بغرض تحقيق هدف رؤية المملكة 2030 المتمثل في تنمية القطاع الخاص.

كذلك سيُحظى المستهلكون من غير الأسر (قطاع الصناعة) بدعم لمساعدتهم للتكيف مع إصلاحات أسعار الطاقة.

تعتبر صناعة البتروكيماويات أحد الأمثلة للصناعات التي وقع الاختيار عليها لإعطائها دعماً مركزاً...

...وهذا ما يفسر تأجيل رفع أسعار الغاز الطبيعي والإيثان وغاز البترول المسال إلى عام 2020.

هناك مجال آخر سيأتي من خلاله الدعم لقطاع الصناعة، ذلك هو المساعدة في تحسين كفاءة الطاقة.

تخطط الحكومة لدعم القطاع الخاص عبر وسيلتين رئيسيتين، هما...
...إصلاح هيكل ذي تأثير كبير، وبرامج محددة لكل قطاع حسب طبيعته.

تم الإعلان عن حزمة دعم بقيمة 200 مليار ريال في برنامج التوازن المالي، بهدف تحقيق نمو اقتصادي على المدى القصير في هذا القطاع حتى عام 2020.



تطوير المحتوى المحلي: يتم السعي لتوطين الصناعات بطريقة هيكلية وعلى المدى الطويل، من خلال استراتيجية وطنية موحدة للمحتوى المحلي. وفقاً لوثيقة برنامج التحول الوطني، يتم إعداد هذه الاستراتيجية في الوقت الحالي، وستشمل خلق إطار وطني للحكومة يقوم بوضع تصور تفصيلي للتفاعل بين مختلف أصحاب المصلحة، سواء في القطاعات الحكومية أو شبه الحكومية أو القطاع الخاص. كذلك، يجري إعداد خارطة طريق مفصلة للسنوات الخمس القادمة، وتحتوي على تحديد العوامل الرئيسية التي ستصبح محور الاهتمام. أيضاً، يتم إعداد خطة لإصلاح اللوائح والقوانين الحالية لجعلها تدعم الصناعات المحلية. وفي هذا الصدد، رأينا انطلاق مبادرات للمحتوى المحلي في مجال الصناعة العسكرية والدفاعية، حيث أشارت الحكومة إلى أنها تسعى إلى زيادة نسبة مشترياتها من المصانع العسكرية المحلية من 2 بالمائة عام 2015 إلى أكثر من 50 بالمائة عام 2030.

يتم السعي لتوطين الصناعات بطريقة هيكلية وعلى المدى الطويل، من خلال استراتيجية وطنية موحدة للمحتوى المحلي.

تحسين ميزان المدفوعات: لقد أكد برنامج التوازن المالي ما سبق وأشرنا إليه في تقريرنا الصادر في سبتمبر 2016 بعنوان: [الملاحق المستقبلية للتجارة والاستثمار الدولي للمملكة](#)، على أن نموذج التجارة والاستثمار الجديد المتضمن في رؤية المملكة 2030، يتطلب إصلاحات جذرية حتى يستطيع تعزيز الميزة التنافسية للاقتصاد والقطاع الخاص في المملكة. وأشارت وثيقة برنامج التوازن المالي إلى أن هناك مجالات مهمة تحتاج إلى التحسين، ذكرت منها: تسهيل ممارسة أنشطة الأعمال، وإصلاح سوق العمل، وإزالة القيود. شهدت المملكة، خلال السنوات الأخيرة، تراجعاً في المسافة بينها وبين أفضل دولة في مؤشر مسح ممارسة الأعمال الذي يجريه البنك الدولي، قبل أن تسجل تحسناً طفيفاً عام 2017 (شكل 17). بالنظر إلى المستقبل، يجب تحقيق تقدم كبير في الجوانب المهمة المتعلقة بممارسة الأعمال، مثل بدء الأعمال، وتسهيل التجارة عبر الحدود، وقرارات الإعسار. إن التحسن في هذه الجوانب سيقود في النهاية إلى المساعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو استثمارات المحافظة في المملكة. ومعلوم أن رأس المال الأجنبي يقدم الكثير من الفوائد، تشمل التحسن في الحوكمة لدى الشركات، وجلب التقنيات المتطورة، والترويج للسلع والخدمات ذات القدرة التنافسية العالمية (شكل 17).

أكد برنامج التوازن المالي على أن نموذج التجارة والاستثمار الجديد المتضمن في رؤية المملكة 2030، يتطلب إصلاحات جذرية...

حتى يستطيع تعزيز الميزة التنافسية للاقتصاد والقطاع الخاص في المملكة.

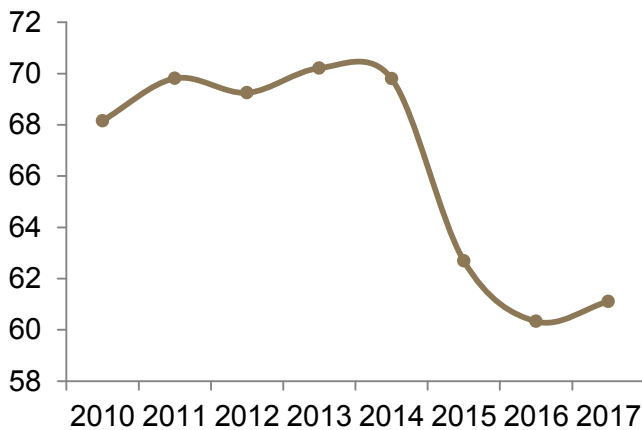
برامج خاصة للقطاعات:

التعدين: تسعى الحكومة إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص في قطاع التعدين، وذلك لأن المملكة تتمتع بموارد ضخمة وهناك فرص واعدة في هذا المجال. وتستهدف الحكومة تكثيف أعمال التنقيب، وإصلاح إجراءات إصدار التراخيص، وتطوير أساليب التمويل لخلق مراكز للتميز.

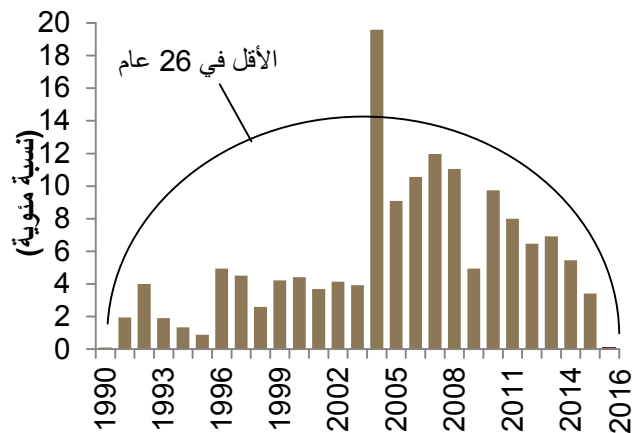
إلى جانب الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في المدينين القصير والطويل، تم التأكيد كذلك على دعم القطاعات في برنامج التوازن المالي...

الإمدادات: سيتم إطلاق مجموعة شركات دولية ومحلية مع الحكومة، بهدف ربط البنية التحتية للنقل المحلية والخارجية، مما يؤدي إلى تعزيز وضع المملكة كبوابة مميزة للإمدادات بين ثلاث قارات.

شكل 17: مؤشر البنك الدولي لممارسة الأعمال: المسافة بين السعودية وأفضل دولة في المؤشر (أفضل دولة = 100)



شكل 16: نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص غير النفطي (التغير على أساس سنوي)





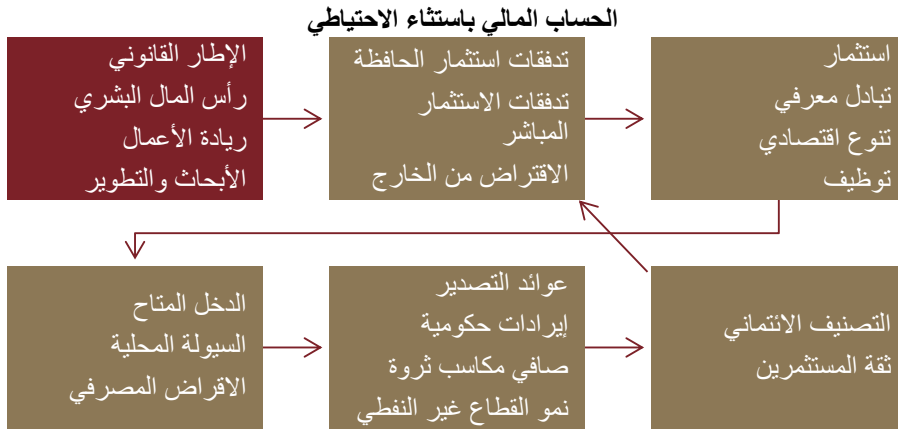
قطاعات التصدير: تستهدف الحكومة الجانب التجاري في قطاعات التصنيع والخدمات على حدّ سواء، حيث تتوفر الفرص الجيدة لتعزيز إمكانيات تصدير المنتجات السعودية إلى الخارج. سيتم السعي نحو هذا الهدف بالتوازي مع إصلاحات أخرى مهمة، كسوق العمل وترقية الاستثمارات.

...وتم التركيز على قطاعات التعدين، والإمدادات، والصناعة والخدمات، والاتصالات، والتمويل.

الرقمنة: توسيع النطاق الحالي لخدمات الانترنت على أساس جغرافي وعلى أساس قطاعي. كذلك، من أهم الأهداف زيادة استخدام تطبيقات الانترنت في الهيئات الحكومية، مما يضمن تحسين الجودة والعمليات المبسطة.

التمويل: تشمل تبسيط عمليات إدراج الشركات في سوق الأسهم وعمليات التخصيص، بغرض إيجاد أسواق مالية متقدمة مفتوحة أمام العالم، وهذا الأمر يتيح المزيد من فرص التمويل وتحفيز النمو الاقتصادي.

شكل 18: النموذج الجديد للتجارة والاستثمار في المملكة





إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من موقع رؤية المملكة 2030، وشركة تومسون رويترز، وشركة بلومبيرج، وتداول، وريستاد، وإدارة معلومات الطاقة، ومنظمة أوليك، والمبادرة المشتركة لبيانات الطاقة، ومن مصادر محلية إحصائية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صريحة كانت أم ضمنياً، كما أنها لا تتحمل أية مسؤولية قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خياراً أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.